تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٣ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

# اثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي دراسة قياسية لدول جنوب وشرق آسيا على وفق التصنيف الصناعي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

# The Impact of Exchange Rate Change in Industrial Growth: Econometrics Study-South East Asia With the Cont of Industry Classification (1990- 2005)

الدكتور سمير فخري النعمة
مدرس
كليةالإدارة والاقتصاد–جامعة نوروز
**Samir F. Al-Nema (PhD)**
Lecturer
College of administration- Nawroz University

الدكتورة شيماء محمد نجيب
مدرس
قسم الاقتصاد–كليةالإدارة والاقتصاد–جامعة نوروز
**Shaimaa M. Najeeb (PhD)**
Lecturer
College of administration- Nawroz University
shaima_1969@.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٥/١٥ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٨/٥

# اثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي
# دراسة قياسية لدول جنوب وشرق آسيا على وفق التصنيف الصناعي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

الدكتور سمير فخري النعمة
الدكتورة شيماء محمد نجيب

# The Impact of Exchange Rate Change in Industrial Growth: Econometrics Study-South East Asia With the Cont of Industry Classification (1990- 2005)

**Samir F. Al-Nema (PhD)**
**Shaimaa M. Najeeb (PhD)**

## Abstract

The real exchange rate turns is considered an important factor that may affect directly and positively in industrial growth, this is because the firm relation with the industrial sector. The industrial sector deals the import and export operations as well as the local and foreign investment, this factor can be seen clearly in the application of these turns on the number of south east Asian countries on terms of internal industrial standards. The real exchange rate are one of the industrial growth, with some other factors such as industrial exports and foreign direct investments.

The industrial growth and development has interrelated with these factors quality and quantity. On the basis on the study hypothesis which provides the turns of exchange rates in industrial growth in south east Asian countries.

**Key Words:** **classify industry - industry export- exchange rate -industrial growth- fdi**

# أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي
# دراسة قياسية لدول جنوب وشرق آسيا على وفق التصنيف الصناعي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

الدكتور سمير فخري النعمة

الدكتورة شيماء محمد نجيب

## المستخلص

**تعد تقلبات أسعار الصرف الحقيقية من العوامل المهمة التي تؤثر بشكل مباشر وإيجابي في النمو الصناعي، وذلك لعلاقتها الوثيقة بالقطاع الصناعي ،ولكون القطاع الصناعي يتعامل مباشرة مع عمليات التصدير والاستيراد والاستثمار المحلي والأجنبي، وبرز هذا العامل بوضوح عند تطبيق آثار تلك التقلبات على عدد من دول جنوب شرق آسيا على وفق التصنيف الصناعي العالمي ،ولأن أسعار الصرف الحقيقية هي إحدى محددات النمو الصناعي، مع تأثير بعض العوامل الأخرى كالصادرات الصناعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة .**

**وارتبط التقدم الصناعي وتنمية الناتج الصناعي كماً ونوعاً بتلك العوامل. وتركيزا على فرضية البحث التي نصت على تأثير تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي لدول جنوب شرق آسيا.**

**مع اختلاف درجة أهمية كل محدد من محددات النمو الصناعي، وتتغير تلك الأهمية بتغير البيئة الاقتصادية، فضلاً عن تغيرها عبر الزمن.وخرج البحث بعدد من النتائج ومنها إن انخفاض أسعار الصرف الحقيقية، سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي. فضلاً عن زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية، سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي. وانخفاض معدل نمو الواردات الصناعية، سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي.**

**الكلمات المفتاحية: النمو الصناعي، أسعار صرف، التصنيف الصناعي، الصادرات الصناعية، الاستثمارات الأجنبية .**

**المقدمة**

يعد النمو الصناعي لاقتصاديات جنوب شرق آسيا من الأمور المهمة، والتي تؤثر عليه العديد من العوامل، لعل أهمها أسعار الصرف الحقيقية، فضلاً عن بقية المتغيرات( كالصادرات الصناعية ، والواردات الصناعية الى جانب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولاسيما في المجالات الصناعية وغيرها.)

إذ يعد تشجيع الصادرات الصناعية هو السمة البارزة لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ، وقد مثل تشجيع التصدير جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الشرق الآسيوية، وهذا الأمر لا يعد هدفاً بل هو وسيلة، فالتقدم الصناعي والارتقاء بالتصنيع هو غاية السياسة الصناعية ،ومن هنا ارتبط نمو وتنمية الناتج الصناعي، والتقدم الصناعي لاقتصاديات جنوب شرق أسيا بنجاح التصدير، وهو ما يمكن تفسيره في إطار أنموذج الإوز الطائر.

وقد تم أخذ عينة الدراسة على وفق درجات التصنيف الصناعي العالمي للدول، واعتماد مدة البحث من عام (١٩٩٠-٢٠٠٥) حيث حصل تحول كبير في سياسات إحلال الواردات الى سياسة تشجيع الصادرات في إطار نظرية الأوز الطائر، إي حصل تطور وتقدم في الناتج الصناعي كماً ونوعاً، إذ أعد هذا الإنتاج للتنافس في الأسواق العالمية.

**أهمية الدراسة**

**أولاً:** محاولة بيان الاهتمام المتزايد بالنمو الصناعي من خلال تغيرات أسعار الصرف الحقيقية، ولاسيما خلال العقود القليلة الماضية من قبل الباحثين والمراكز البحثية في إطار التركيز على السياسات الاقتصادية الملائمة لدول جنوب شرق آسيا.

**ثانياً:** محاولة تقييم أثر العلاقة بين النمو الصناعي وتغيرات أسعار الصرف الحقيقي بشكل كمي لدول جنوب شرق آسيا للمدة من ١٩٩٠ -٢٠٠٥.

**الهدف من الدراسة**

قياس أثر تغيرات أسعار الصرف الحقيقية ،فضلاً عن العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الصناعي.بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة محددات النمو الصناعي مع التركيز على متغير سعر الصرف الحقيقي بوصفه أحد محددات النمو الصناعي، وإن السياسات الصناعية غالباً ما تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف لعل من أبرزها الوصول إلى النمو الصناعي وهذا يتطلب العديد من الإستراتيجيات المترابطة من أجل انجاز هذا الهدف، لذلك تركز الدراسة على تقدير وتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف ،فضلاً عن بقية المحددات المؤثرة في النمو الصناعي.

كما انطلقت الدراسة من **فرضيتين أساسيتين** هما:

**أولاً**: تؤثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي لدول جنوب شرق آسيا.

**ثانياً**: اختلاف درجة أهمية كل محدد من محددات النمو الصناعي، وتغير تلك الأهمية بتغير البيئة الاقتصادية فضلاً عن تغيرها عبر الزمن.

أما **مشكلة الدراسة** : فتتلخص في أن تغيرات أسعار الصرف الحقيقية بوحدة واحدة في تلك الدول سيقود إلى تغيرات أكبر في النمو الصناعي، مما دعا إلى البحث في هذه المشكلة ودراسة أسبابها وآفاقها المستقبلية وأبعادها.

إما **المنهجية** : فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاقتصادي المقارن مع الاستعانة ببعض الطرائق الإحصائية أو التجريبية وباستخدام نماذج الانحدار (الخطية وغير الخطية) لاختيار أفضل الصيغ لتقدير المعلمات، بالاعتماد على المصادر العلمية

والمنشورات والإحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية من أجل تحقيق الفرضية وهدف الدراسة . ولاستكمال ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ما يأتي :

**أولاً: الإطار النظري لسعر الصرف والنمو الصناعي من حيث المفهوم والمحددات .**

١-١سعر الصرف من حيث المفهوم والأهمية .

١-٢اقتصاديات الصناعة من حيث المفهوم والمحددات .

١-٣أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي .

**ثانياً: تحليل وقياس أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي لدول جنوب شرق آسيا على وفق التصنيف الصناعي للمدة ١٩٩٠ -٢٠٠٥:**

٢-١ : تحليل أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا.

٢-٢ : قياس أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا.

## أولاً: الإطار النظري لسعر الصرف و النمو الصناعي من حيث المفهوم والمحددات

نحاول خلال هذا المحور استقراء الإطار النظري لسعر الصرف و النمو الصناعي من حيث المفهوم والمحددات ،لأنه يحقق هدف الاستقرار والنمو الاقتصادي ومن ثم يقلل من الآثار السلبية للتغيرات الخارجية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات:

### ١-١-١ مفهوم سعر الصرف

لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها، تتخذها أساساً لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، تعد من وجهة نظر المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى. إذ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، يعرف (baumol, 1998, 821) سعر الصرف بأنه: ("عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي")، ومن الزاوية الثانية ينظر (hyman, 1999, 812) إلى سعر الصرف على أنه ("عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية") وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ،وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر إن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وإن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي، أو بعبارة أخرى فإن الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، (نعمة، ٢٠٠٥، ١٦) في حين الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.(المرتضى، ٢٠٠٧، ٤٣)

### ١-١-٢: أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاث أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي ،وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، إذ يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ،ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على

المنافسة، ويتضح من هذا التعريف أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية كما هو في الشكل الآتي .(الجوالي، ٢٠٠٨، ٥٣)

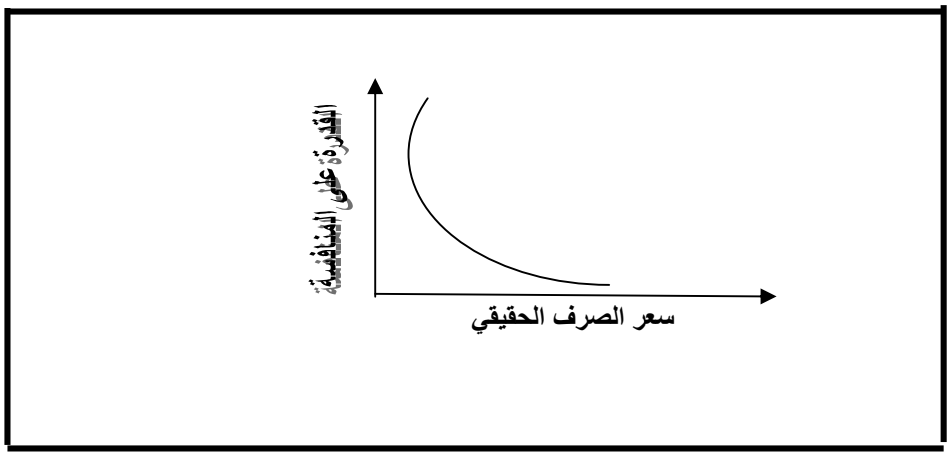


**الشكل ١**
**العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقى**

### ١-٢-١ مفهوم النمو الصناعي

يتناول علم اقتصاديات الصناعة دراسة هيكل أو شكل السوق الموجود في الصناعة من حيث المنافسة أو الاحتكار ودراسة النمو الصناعي والذي يرتبط بمعدل نمو حجم الإنتاج والسعر الذي يتأثر بطبيعة السوق ،كما يدرس مستويات الأداء للمشروعات الصناعية من حيث معدل الربحية والكفاءة والتطور التقني، فضلاً عن السياسات الصناعية والتي تؤثر على هيكل السوق وعلى سلوك المنشآت الصناعية وأدائها.

لذلك فإن نمو القطاع الصناعي يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المحلي، لأن نمو القطاع الصناعي يساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى كما يعد هذا القطاع نفسه سوقاً لكثير من المنتجات الزراعية التي يمكن تصنيعها، من ناحية أخرى فإن نمو بعض الصناعات يمكن أن يدفع النمو في الصناعات الأخرى ،إذ يشجع على الترابطات الأمامية أو الخلفية، فضلاً عن قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات وسلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي (المرتضى ، ٢٠٠٧، ٣٢).

### ١-٢-٢ أهم محددات النمو الصناعي (المرتضى،٢٠١١، ٣٤)

سيتم التركيز على عدد من محددات النمو الصناعي وهي:

**أ. الصادرات الصناعية : Manufacture export**

تمثل الصادرات المصنعة، وهيكلها الصورة العاكسة لمدى وحجم التطور الحاصل في قطاع الصناعات التحويلية، ولذلك أدرجت سياسة تشجيع الصادرات واحدة من أهم السياسات الصناعية التجارية (Nolan and pack, 2005,9)

وإن زيادة حجم الصادرات الصناعية ستقود الى زيادة معدلات النمو الصناعي لدول العينة، وإنها تتمثل بتشجيع الصادرات الحديثة وغير التقليدية، وبمعنى تصنيع الموارد

الأولية قبل تصديرها، ويتضمن ذلك إحلال السلع المصنعة محل الصادرات من السلع الأولية، وهنا تؤدي سياسة التغيير الهيكلي دوراً أساسياً، في النمو الصناعي المتمثلة بحدوث تغير جذري في هيكل الصادرات الكلية،من خلال زيادة الأهمية النسبية للصادرات المصنعة في مقابل الصادرات الأخرى.

وسيحدد تشجيع الصادرات بالجهود الحكومية المبذولة لتوسيع حجم الصادرات الصناعية للبلد من خلال أدوات السياسات الصناعية، كحوافز التصدير وسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف تحقيق نمو صناعي مستديم (Lan, 2005, 11)

ويتضمن تحقيق هذه السياسة شرطاً اساسياً بأن يكون سعر الصرف الحقيقي لصادرات البلد مساوياً لسعر الصرف الحقيقي لاستيراداته، فلا يتحيز (Lan,2005,11) للانتاج الموجه للخارج، أو الموجه للسوق المحلية، للابتعاد عن أي تحيزات تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية (صالح، ٢٠٠١، ١٣)

**ب. الاستيرادات الصناعية: Manufacture import**

إن اعتماد أسعار صرف حقيقية مناسبة يقود الى زيادة التدفقات الاجنبية الداخلة، وهذه بدورها لايمكن جذبها من دون سياسة تشجيع ومن أهمها، البنى التحتية والهياكل الارتكازية المهمة والمتطورة والعديد من الحوافز أهمها أسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي سيقود إلى زيادة الصادرات وبالمقابل تخفيض الاستيرادات الصناعية، مما يبرز العلاقة العكسية بين معدل نمو الاستيرادات الصناعية، والنمو الصناعي (Nolan, 2003, 11) .

**ت. أسعار الصرف الحقيقية: real exchange rate**

هو نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الاجنبية ،وتكون العلاقة عكسية بين أسعار الصرف الحقيقية والنمو الصناعي، فكلما زادت وتنوعت المحافظ المالية، وتوجه المستثمرون نحو الأسواق المالية، لغرض المضاربة وكسب الربح أو للتحوط من عدم الاستقرار، أدى إلى تغيرات أسعار الصرف الحقيقية المؤدية بدورها إلى تغيرات في النمو الصناعي (نعمة ، ٢٠١٠ ، ١٧).

إذ إن تخفيض قيمة العملة يتمثل في انخفاض أسعار السلع والخدمات في البلد المخفض لقيمة عملته الخارجية قياساً بالعملة الأجنبية نسبة إلى أسعار السلع والخدمات في البلدان الأخرى، جاعلاً السلع المنتجة محلياً أكثر قدرة على المنافسة في السوقين المحلي والأجنبي، (سليمان ،٢٠٠٤، ٢٠) وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الاجنبي عليها، وبذا تقل استيراداته المرتفعة الاسعار من البلدان الأجنبية، وهو الأمر الذي يحفز على زيادة الصادرات، ومن ثم يقود إلى زيادة النمو الصناعي، وهذه تعتمد على درجة استجابة الحساب الجاري لتغيرات أسعار الصرف الحقيقية (إن تقييم العملة أمر مهم للدول التي تسعى إلى توليد مكاسب من التصدير) .

مما تقدم يمكن الاشارة إلى أن الحوافز السعرية الكافية والملائمة، كسعر صرف تنافسي حقيقي، وإجراءات لتأمين مستويات معينة من التحيز ضد الصادرات، والناشئة عن حماية الاستيراد بحيث يحافظ عليها عند مستويات منخفضة (weiss,2005,14).

**ث. الاستثمار الاجنبي المباشر: (Foreign direct investment)**

في ظل العولمة تزايدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، بشكل مقترن ومرافق مع تزايد الامكانات التقنية للاقتصاد القومي التي أصبحت من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن تلك الإمكانات المتعلقة بتنافسية الشركات الصناعية، وإن فاعلية

العولمة تعتمد على كفاءة التخصيص وترتيب أولويات الاستثمار من أجل ضمان النمو المتواصل والتغير الهيكلي (La11, 2004, 10).

إذ إن الخبرة المتراكمة لاقتصادات شرق آسيا في تعاملها وإدارتها للاستثمار الإجنبي المباشر وأدائها المتميز في التعامل مع برامج الصندوق والبنك الدوليين وسياستهما، والدروس التي استلخصتها من الأزمة المالية التي عصفت بها سنة ١٩٩٧، بجانب دروس السياسة الصناعية المستخلصة كل ذلك من شأنه أن يجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة، والتي تمثل أحد أوجه التحديات الجديدة للسياسة الصناعية وخياراتها، من أجل الوصول إلى النمو الصناعي. وستقود العلاقة بين زيادة التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى زيادة النمو الصناعي (Ali ciafdaniel,2003,13).

**٢- أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي**

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي، من هنا فان عدداً كبيراً من الدول يولي سعر الصرف أهمية خاصة في ضمن برامجها الاصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتها، إذ يعمل نظام سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي الانخفاض في عرض النقد إلى ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة إلى نظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي، ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية ،مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وركود الاقتصاد المحلي. (الجوالي ، ٢٠٠٨ ، ٤٣) ومن هذا التحليل يبرز أن الاستخدام المتزايد للسياسة النقدية لغرض المحافظة على سعر الصرف في حدود هامش ثابت يمكن أن يكون له آثار بالغة الخطورة، إذ إن اتباع سياسة نقدية انكماشية من طرف الدولة يمكن أن يكون له آثار غير مرغوبة في النمو، ولاسيما إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى لمعالجة تلك الآثار، لذلك فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يرفع من أسعار الاستيرادات، فينخفض الطلب عليها محلياً، وهذا الإجراء سيخفض من أسعار الصادرات بالعملات الأجنبية فيزيد الطلب عليها خارجياً، وهذا يؤدي بالتالي إلى تحسين الميزان التجاري للدولة، ولكن هذا التخفيض في قيمة العملة من شأنه أيضاً أن يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدولة إذا ارتبطت بمرونة في صادراتها، فيجب أن لاتكون صادراتها من المواد الأولية التي تنخفض مرونة الطلب السعرية عليها، كما لا يجب أن تكون استيراداتها من سلع غذائية بحيث لا تخضع لطلب مرن أو سلع استثمارية تعد ضرورية لعملية التنمية (الزهراني، ٢٠٠٤، ١٢).

## ثانياً: تحليل وقياس أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي لدول جنوب شرق آسيا على وفق التصنيف الصناعي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥

**تمهيد**

إن انخفاض سعر صرف العملة الحقيقية لدول جنوب شرق آسيا سيقود إلى زيادة النمو الصناعي لتلك الدول ، وذلك عن طريق جعل أسعار صادرات هذه الدول أرخص من الدول الأخرى، وقياساً بالاستيرادات التي ستكون أسعارها مرتفعة ، هذا سيقود إلى زيادة الانتاج المحلي الصناعي كماً ونوعاً لتلك الدول ،مما يمكنها من المنافسة في الاسواق العالمية،

وبالتالي سيؤدي إلى تحسن في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، ويتمثل ذلك من خلال زيادة الاستثمارات المحلية من جانب ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب الآخر، فضلاً عن نقل التقنية المتطورة والخبرة والمهارة من خلال الآلات والمعدات الأجنبية القادمة مع الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة النمو الصناعي والذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي.

**٢-١ : تحليل أثر تغيرات العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا مع الإشارة الى نظرية الاوز الطائر في إطار النمو الصناعي لدول جنوب شرق آسيا:**

تمت صياغة أنموذج (الاوز الطائر) على يد الاقتصادي الياباني (akamatus,kaname) في اليابان ونشرت عام (١٩٦١-١٩٦٢) .

يصف هذا الأنموذج التطور الاقتصادي من خلال قطاع الصناعة، وهو يقدم إيضاحاً لعملية اللحاق بالتصنيع للاقتصادات التي جاءت متاخرة عبر المطالب الآتية: (forum, 2007, 1-3)

**أولا- وضع الصناعة الداخلي**

حيث سيتحدد النمو الصناعي للدول النامية بعملية التصنيع عبر ثلاث مراحل (الجوالي، ٢٠٠٨، ٤٥)

١. منحنى الاستيراد حيث تحدد تركيبة الاستيرادات بنوعية النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد الدول المعنية.
٢. منحنى الانتاج الذي يوضح مستوى تطور القوى الانتاجية والمنتجات للدول المعنية.
٣. منحنى التصدير يوضح نوعية وحركية الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج، من حيث كونها (كثيفة العمل / كثيفة رأسمال، كثيفة المهارة.)

**ثانيا- وضع مابين الصناعات**

تعاقب وتوالي تنمية الصناعات في الدول النامية، مع تنوع الصناعات ومدى تقدمها وارتقائها، من السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية، ومن النواتج البسيطة ،إلى المتصفة بمزيد من التطور والتعقيد (أي عملية تحول هيكلي صناعي حقيقي).(الجوالي، ٢٠٠٨،٣٢)

**ثالثاً الحالة العالمية**

ستتم عملية الانشغال المتعاقبة للصناعات من الدول المتقدمة نسبياً في هذا المجال، إلى الدول الأقل تطوراً أثناء المرحلة الأخيرة من اللحاق. ويرتبط أنموذج الاوز الطائر بدورة المنتج بثلاث مراحل (عبدالفضيل، ٢٠٠٦، ١٥٥)

١- تبدأ الدولة الآخذة في النمو باستيراد السلعة من الدولة المتقدمة مثل (اليابان).
٢- تحاول تلك الدولة إنتاج السلعة على أرضها بتمويل مشترك أو من غير تمويل مشترك من الدولة المتقدمة.
٣- تبدأ الدولة الآخذة بالنمو بتصدير السلعة المنتجة إلى الدول الاسيوية المجاورة لها الاقل تقدما.

وهكذا يتم ارتقاء السلم التصنيعي لدول آسيا الناهضة، بصورة تدريجية غير منظومة هرمية، ذات طبيعة حركية من خلال التقسيم الاقليمي للعمل بين الدول التي تنتمي الى أسراب (الاوز الطائر).

### ٢-٢ : قياس أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي لدول جنوب شرق آسيا. على وفق التصنيف الصناعي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

سعياً إلى اختبار فرضية البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة مختارة على وفق التصنيف الصناعي وهي:

- اليابان عن الدول الصناعية الكبرى: Great Industrialized
- سنغافورة عن الدول الصناعية الحديثة: Industrialized countries
- كوريا الجنوبية عن الدول الشبه الصناعية: Semi Industrialized countries
- ماليزيا عن الدول في طريقها إلى التصنيع : Non Industrializing countries

شمل هذا الجزء تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف، معبراً عنها بتغيرات أسعار الصرف الحقيقية، والنمو الصناعي معبرا عنه بنسبة الناتج الصناعي الثابت.

ولغرض تحليل أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي ، يمكن القول بإن المتغيرات المستقلة الرئيسة التي تحدد النمو الصناعي هي كل من (معدل نمو سعر الصرف الحقيقي ، معدل نمو الصادرات الصناعية ، معدل نمو الواردات الصناعية ، ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥

وتضمنت المرحلة توصيفاً ومن ثم تقدير واختبار العوامل المؤثرة في النمو الصناعي وإبراز أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي. وعليه يمكن كتابة أنموذج النمو الصناعي :

$$Y=a0 + a1X1 + a2X2 + a3X3 + a4X4 + Uri$$

حيث إن

قيمة الواردات .

X4 = معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر .

Y1= المتغير المعتمد معبراً عن النمو الصناعي ( قيمة الناتج الصناعي الثابت) .

a0 = الحد الثابت في الدالة

(a4 - a1) = معاملات المتغيرات coefficient

X1 = معدل نمو أسعار الصرف الحقيقية.

X2 = معدل نمو الصادرات معبراً عنه (بقيمة الصادرات الصناعية نسبة إلى إجمالي قيمة الواردات) .

X3= معدل نمو الواردات معبراً عنه بقيمة الواردات الصناعية نسبة إلى الإجمالي ،لذلك سيتم تحديد اتجاهات أسعار الصرف الحقيقية ،واتجاهات النمو الصناعي، في كل دول العينة لدول جنوب شرق آسيا وهي ( اليابان ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا) كما هو موضح في الجدول ١.

**الجدول ١ : اتجاهات تغير أسعار الصرف والنمو الصناعي لدول العينة للمدة 1990-2005**

| السنوات | اليابان | | سنغافورة | | كوريا الجنوبية | | ماليزيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النمو الصناعي | أسعار الصرف الحقيقية | النمو الصناعي | أسعار الصرف الحقيقية | النمو الصناعي | أسعار الصرف الحقيقية | معدل النمو الصناعي | أسعار الصرف الحقيقية |
| 1990 | 1.52 | 77.26 | 1.44 | 94.27 | 1.09 | 82.18 | 1.99 | 120.72 |
| 1995 | 1.57 | 108.19 | 2.21 | 106.19 | 1.44 | 84.62 | 3.38 | 122.63 |
| 2000 | 1.51 | 84.54 | 3.06 | 122.89 | 1.85 | 87.29 | 4.58 | 125.92 |
| 2005 | 1.50 | 79.39 | 2.98 | 92.06 | 2.48 | 89.60 | 5.53 | 128.17 |

من الجدول (١) يتضح لنا أن تغيرات أسعار الصرف الحقيقية في اليابان لعامي 1990-1995 قد تغيرت من (77.26) إلى (108.199) إي انخفاض القيمة الحقيقية مقابل الدولار الأمريكي، قاد إلى ارتفاع معدلات النمو الصناعي من (52 .1) إلى (1.57)، أما في عام 2000 فقد انخفضت أسعار الصرف إلى (84.54)(ارتفاع القيمة الحقيقية ) مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الصناعي إلى (1.51) وكذلك زاد انخفاض أسعار الصرف (ارتفاع القيمة الحقيقية) لعام (2005) إلى (79.39) هذا بدوره أدى إلى انخفاض النمو الصناعي إلى (1.50) .

مما يقود إلى وجود العلاقة العكسية بين تغيرات أسعار الصرف الحقيقية ومعدلات النمو الصناعي.

ومن الجدول (1) يتضح لنا أن معدلات النمو الصناعي في سنغافورة لعامي (1990-1995) ازدادت من (1.44) إلى (2.21) نتيجة لتغيرات أسعار الصرف للأعوام نفسها(انخفاض القيمة الحقيقية للعملة) مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي، نتيجة لارتفاع معدلات أسعار الصرف الحقيقية للأعوام (2000-2005) من (122.89 إلى 92.06) مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الصناعي من (3.06 إلى 2.98) .

ومن الجدول (١) يتبين لنا إن ،معدلات النمو الصناعي في كوريا الجنوبية ازدادت من (1.09 إلى 1.44) نتيجة لانخفاض أسعار الصرف الحقيقية من (82.18 إلى 84.62) للأعوام (1990-1995) وبانخفاض معدلات أسعار الصرف الحقيقية للأعوام الباقية من (87.29 إلى 89.60) قاد إلى زيادة معدلات النمو الصناعي من (1.85- 2.48) وهذا يدل على وجود العلاقة العكسية بين أسعار الصرف الحقيقية ومعدلات النمو الصناعي.

والتحليل نفسه كذلك ينطبق على ماليزيا، ومن الجدول (١) يتبين لنا، إن ازدياد معدلات النمو الصناعي في ماليزيا كانت أكبر، ثم تليها معدلات النمو الصناعية في كوريا الجنوبية، ثم تليها بالدرجة الثالثة، والرابعة، كل من سنغافورة، واليابان على التوالي، وهذا نتيجة للسياسات الصناعية المستخدمة والمطبقة في تلك الدول، التي تحولت من سياسة إحلال الواردات والدولة التنموية إلى سياسة تشجيع الصادرات المحلية في إطار أنموذج الاوز الطائر، وكانت لمحددات النمو الصناعي أهمية كبرى في ذلك وأهمها تغيرات أسعار الصرف الحقيقية على معدلات النمو الصناعي لتلك الدول.

## ثانيا: تقدير وتحليل النماذج القياسية الخاصة بدول العينة

يعد التقدير الدقيق لسعر الصرف الحقيقي التوازني، بمثابة حجر الزاوية لأي دولة تتبنى إدارة سياسة اقتصادية كلية ،ذات توجه خارجي. وبالنظر إلى المناقشات النظرية والنتائج التطبيقية يتضح أن التقلبات الزائدة في معدلات سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى حدوث تكاليف في مستوى الرفاه الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك، فقد نجحت الدول التي تجنبت عدم توافق سعر الصرف عن مستواها الحقيقي، في اجتذاب معدلات كبيرة من التدفقات الرأسمالية الدولية ،وكذلك تعزيز درجة التنافس لقطاع السلع الداخلة في التجارة، مما ينعكس على أوضاع كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات.لذلك سيتم قياس وتحليل أثر المتغيرات المستقلة لدول العينة على النمو الصناعي

### ١- اليابان

من أجل تقدير أثر المتغيرات التفسيرية المذكورة سابقاً في النمو الصناعي في اليابان فقد اختيرت الصيغة شبه اللوغاريتمية التي أعطتنا أفضل النتائج غير المتحيزة الآتية:-

LOG **Y**= 0.504 + 0.91 **X**1 - 0.212 **X**4
T* = (8.40) (2.41) (-2.70)
$R^2$ = 40% DW= 1.74 F= 4.27 n= 16

بلغت قيمة معامل سعر الصرف (x1) (٠.٩١) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير، تعني زيادة أسعار الصرف (انخفاض القيمة الحقيقية) سيقود إلى زيادة النمو الصناعي، وذلك من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الاستيراد، لأن الكلفة الداخلية أصبحت أقل من التكاليف الخارجية وللسلعة نفسها علماً أن مرونة الطلب على السلعة مع الشريك التجاري تقترب من الواحد الصحيح .

وقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، (x4) (0.212) وحدة ،والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير، تعني أن انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل اليابان، سيقود إلى زيادة النمو الصناعي، وذلك لأن اليابانيين يقدمون قروضاً ومساعدات لباقي الدول النامية ، وينشئون عشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باقي الدول بوصفها دولة موجهه للاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل استقرار ميزانها التجاري، وتزيد سياستها الصناعية وزيادة معدلات نموها الاقتصادي.

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات التفسيرية على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، تبين أن قيمة (t) المحسوبة لكل متغير مقدر في الأنموذج أكبر من قيمة (t) الجدولية ،مما يدل على وجود علاقة إحصائية معنوية، بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، وأن المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية ،وقد تم استبعاد كل من الصادرات الصناعية ،والواردات الصناعية لعدم مقدرة هذه المتغيرات على اجتياز الاختبارات الإحصائية، وقد اتضح أن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت قيمتها (4.27) هي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدل على جوهرية المتغيرات المستقلة في التأثير على النمو الصناعي خلال مدة البحث ، وتشير القوة التفسيرية ($R^2$) إلى أن (40%) من التغيرات الحاصلة في النمو الصناعي سببها أسعار الصرف الحقيقية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما النسبة الباقية فتعود إلى متغيرات لم تدخل في الأنموذج أو أخطاء في التقدير، ، فضلاً عن خلو المعادلة من المشاكل القياسية، إذ يشير اختبار ( D.W) إلى وقوع القيمة المقدرة ضمن منطقة قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، أي :

$du < D.W < 4 - dl$ *

وتشير مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة إلى خلو الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearilty problem) وفقا لاختبار ( Klein)** ،إذ قيمة

---

* du (0.05) = 1.31 , dl ( 0.05 ) = 0.554

** هناك العديد من الاختبارات القياسية الأخرى للكشف عن مشكلة التعدد الخطي، ومنها على سبيل المثال ( Farrar Glaubr) الذي يستند إلى ($\chi 2$) وسيلفي وللمزيد من الإطلاع على الاختبارات أنظر :-

- أموري هادي كاظم، باسم شليبية مسلم ، القياس الاقتصادي المتقدمة، المكتبة الوطنية، بغداد، مكتبة دنيا الامل ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٦ .
- طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في الاقتصاد السساسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ص ٢٥٣ .

( $R^2$) هي أكبر من مربع معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة (x1-x4) أي :
$R^2 > ( r xi ax )$

**٢. سنغافورة**

ومن أجل تقدير أثر المتغيرات التفسيرية في النمو الصناعي في سنغافورة للأعوام (١٩٩٠- ٢٠٠٥) تم تنفيذ عدة صيغ ،وتبين أن الصيغة اللوغارتيمية المزدوجة قد أعطت أفضل النتائج من خلال الأنموذج الآتي:

Log Y= - 8.81- 2.14 log x1 +0 .439 log x2
T =( -3.50) (-4.19) (9.54)
$R^2$= 87.7 % F=(33.21) DW= 1.37 n= 16

وبلغت قيمة معامل معدل نمو الصادرات الصناعية منسوبة إلى الصادرات الكلية (X2) (4.39) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تشير إلى أن زيادة الصادرات الصناعية ١%، سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي (.439) وهذا متفق مع منطوق النظرية الاقتصادية .

وتشير القوة التفسيرية $R^2$ إلى أن (89.0%) من تأثيرات النمو الصناعي، سببها تغير أسعار الصرف الحقيقية ،والصادرات الصناعية، وأن (11%) من التأثيرات، تحصل بسبب عوامل أخرى كمية أو نوعية لأتدخل الأنموذج. فضلاً عن خلو المعادلة من المشاكل القياسية، إذ يشير اختبار (D.W) إلى وقوع القيمة المقدرة ضمن منطقة قبول لفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، أي :

$du < D.W < 4 - dl$ *

وتشير مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة إلى خلو الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearilty problem) وفقاً لاختبار (Klein) إذ قيمة ($R^2$) هي أكبر من مربع معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة (x1-x2) أي بمعنى :
$R^2 > ( r xi xj )$

**٣. كوريا الجنوبية**

من أجل تقدير أثر المتغيرات التفسيرية المقدرة في الأنموذج ،على المتغير المعتمد، فإن الصيغة الخطية هي التي أعطتنا أفضل النتائج المقدرة وغير متحيزة على وفق الأنموذج الآتي :

Y= -10.7+ 0.168 X1 + 0.473X2 – 0.278X3
T = ( -0.79) (+2.79) (2.88) (- 14.8)
$R^2$= 95.6 DW = 1.16 F= 80.40 df=1 2 n= 16

لقد بلغت قيمة معامل سعر الصرف الحقيقي (X1) (0.168) وحدة، والإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير تشير إلى انخفاض أسعار صرف السلع المحلية المصدرة بنسبة وحدة واحدة سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي بنسبة (0.168) وحدة.

وبلغت قيمة معامل الصادرات الصناعية (X2) (0.473) وحدة ، وتشير الإشارة الموجه لمعلمة هذا المتغير إلى أن زيادة الصادرات المصنعة بوحدة واحدة، سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي، والسبب في ذلك يعود إلى إعطاء حوافز سعرية للمنتجين،

---

* du (0.05) = 1.31 , dl ( 0.05 ) = 0.554

والمصدرين ،من أجل تخفيض أسعار الصادرات المحلية، ومقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

وبلغت قيمة معامل (X3) معدل نمو الواردات الصناعية المنسوبة إلى الواردات الكلية، (0.278) وحدة والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني انخفاض قيمة الاستيرادات الصناعية، نتيجة لارتفاع أسعارها بسبب انخفاض أسعار الصرف الحقيقية، سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي لكوريا الجنوبية.

وبلغت القوة التفسيرية للأنموذج (96%) من تأثيرات النمو الصناعي، بسبب التغير في المتغيرات التوضيحية (أسعار الصرف الحقيقية ، معدل نمو الصادرات الصناعية، معدل نمو الواردات الصناعية) ، وإن (4%)من التأثيرات لعدد من الأسباب لم تدخل ضمن الأنموذج .

**٤. ماليزيا**

من أجل تقدير أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي لماليزيا للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٥) فقد تبين أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة أعطت أفضل النتائج على وفق الأنموذج االآتي :

$$\text{Log } Y = 25.1 + 0.93 \log x1 + 2.5 \log x2 - 7.76 \log x3$$

$$T = 3.31 \quad (+4.40) \quad (9.14) \quad (-4.82)$$

$$R^2 = 94.2 \text{ X} \quad DW = 1.79 \quad F = 65.08 \quad n = 16$$

بلغ معامل سعر الصرف (X1) (0.93) وحدة، والإشارة الموجبة جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية بانخفاض أسعار الصرف الحقيقية بوحدة واحدة، سيقود إلى زيادة معدلات النمو الصناعي (0.93) وحدة.

وبلغت قيمة معامل الصادرات الصناعية (X2) (2.5) وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تشير إلى إن زيادة الصادرات الصناعية ،سيقود إلى زيادة النمو الصناعي.

وبلغت قيمة معامل الواردات الصناعية (X3) (7.76) وحد ة، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير، جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية في أن انخفاض الاستيرادات الصناعية، سيقود إلى زيادة الصادرات الصناعية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الصناعي.

وتشير القوة التفسيرية للأنموذج (94%) من التغير في المتغير المعتمد سببها التغير في أسعار الصرف الحقيقية، ومعدلات نمو الصادرات، ومعدلات نمو الواردات الصناعية، و (6%) من التأثيرات سببها متغيرات لاتدخل ضمن الأنموذج، وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية.

## الاستنتاجات والمقترحات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات والتي يمكن أن نوجزها بما يأتي:

### أهم الاستنتاجات :

١. إن انخفاض أسعار الصرف الحقيقية، أدى إلى زيادة معدلات النمو الصناعي.في كل دول العينة لدول جنوب شرق آسيا
٢. إن زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية، أدى إلى زيادة معدلات النمو ا الصناعي في كل دول العينة لدول جنوب شرق آسيا.
٣. إن انخفاض معدل نمو الواردات الصناعية، أدى إلى زيادة معدلات النمو الصناعي.

٤. إن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية سيقود إلى زيادة النمو الصناعي.
٥. اتضح من البحث أن أكبر معدلات لنمو الصناعة كانت في ماليزيا، وسنغافورة بسبب انخفاض كل من أسعار الصرف الحقيقية، وزيادة الصادرات الصناعية والتدفقات المباشرة الأجنبية .

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من **المقترحات**:

١- ربط السياسة الصناعية بأسعار الصرف الحقيقية ،في العديد من الدول ،فضلاً عن استخدام أسعار صرف متنوعة في الدول النامية الأخرى ،وذلك تحفيزاً للنمو الصناعي لتلك الدول.
٢- يمكن استخدام أكثر من أداة من أدوات السياسة النقدية ،في تحفيز النمو الصناعي ،والنمو الاقتصادي في الدول المختلفة من حيث درجة تصنيعها،ومن تلك الأدوات أسعار الفائدة وعرض النقد.
٣- استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أداةً حقيقية تعمل من خلال تدفق رؤوس الأموال في زيادة الصادرات السلعية التصنيعية ،وذلك من أجل زيادة النمو الصناعي، من جهة والذي يقود إلى الزيادة الحقيقية في الناتج القومي ،والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

## المصادر

### أولاً- المصادر باللغة العربية


١. ألجوالي، عبد الوهاب ،٢٠٠٨، السياسة الصناعية وأثرها في النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل.
٢. الزهراني، الدكتور بندر بن سالم ،٢٠٠٤ ،الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الصناعي، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الادارية ،جامعة الملك سعود ،السعودية.
٣. سليمان، فتحي محمد ، ٢٠٠٤، إدارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٤. عبد الفضيل، محمود، ٢٠٠٦، العرب والتجربة الأسيوية : الدروس المستفادة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت .
٥. المرتضى، شيماء محمد نجيب،٢٠١١ ،اثر التلوث الهوائي في النمو الصناعي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق.
٦. المرتضى، الدكتورة شيماء محمد نجيب ،٢٠٠٧ اثر بعض العوامل الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
٧. نعمة، الدكتور سمير فخري،٢٠١٠ ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ، عمان .


### ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية


1. Chao-wei Lan , 2005, the Sigapore model of Industrial policy ; past Evolution and current thinking Singapore Institute of International Affairs.
   E- mail; chiasy @singaet.com.sq.
2. Davidn.Hyman,Economic,fourth edition north coralline state university,1999
3. John weiss , 2005, export growth and Industrial policy : lessons from the East Asian miracle experience paper, NO 26.
4. Marcus noland and howard padk , 2005, The east Asian Industrial policy experience ; Implications for the Middle East , working poperseries, 5-4.

5. Murcus Noland and Howard pack , 2003, Industrial Growth in Japan , Korea , Institue for International Economic.
6. National Graduate Institute for policy studies, 2007 , fly hg research ; Geese model.www.grips.ac.gp.
7. world bank , 2007 world development report, new York , oxford university press.
8. william j,Baumol, economic principles,seventh edition the pryden press new york university. 1998,
9. 14 F , 2003, International financial statistics, Washington, CD- Rom.